دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي
المصدر:	مجلة مكاشفات
الناشر:	مركز البحوث والتواصل المعرفي
المؤلف الرئيسي:	العسيري، أحمد بن علي
المجلد/العدد:	مج1, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	يونيو
الصفحات:	56 - 66
رقم MD:	896656
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الولايات المتحدة الأمريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/896656

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

أحمد بن علي العسيري
ماجستير الدراسات الإستراتيجية
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

من المعروف تاريخياً أن الدول لا تعلن عن إستراتيجيتها العليا، ولا تفصح عنها، لكونها قد تجنح أحياناً نحو العدائية من جهة، وحتى تبقى مرنة بعدم تقنينها من جهة أخرى، خصوصاً في ظلِّ عالم تتنافس فيه الدول على الأمن. إلا أنه جرت العادة في بعض الأنظمة الديمقراطية الحديثة أن يقوم الرئيس بإعلان إستراتيجيته للأمن الوطني في وثيقة رسمية، تتضمن رؤيته للتهديدات والمخاطر التي يواجهها في فترة رئاسته، وسبل مواجهتها، ويطرح فيها آيديولوجيته السياسية. وذلك كنوع من إضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع الإستراتيجية، فضلاً عن متطلبات الرقابة والمتابعة، واعتماد الميزانيات من قبل الأجهزة التشريعية.

رونالد ريغان

بدأ هذا التقليد في الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس الأسبق رونالد ريغان، الذي أصدر أول وثيقة من هذا النوع. وتبعه بعد ذلك الرؤساء من بعده، الذين كانوا يتفقون دائماً على الأساسيات إلى حدٍّ بعيد. فجميع الإدارات السابقة كررت في إستراتيجياتها عدة مبادئ، مثل: أن كل ما تقوم به الولايات المتحدة يجب أن يعزز المصالح الوطنية الأمريكية، كالحفاظ على سلامة الأمريكيين، وجعلهم مزدهرين اقتصادياً، والدفاع عن حقوقهم وطريقة حياتهم. والتشديد على أهمية بناء المصادر الكامنة وراء قوة الولايات المتحدة، وتأثيرها العالمي واستدامتها، بما في ذلك قوة عسكرية واقتصادية لا مثيل لها، وتحالفات صحية. إن نجاح هذا النهج يعتمد على استدامة نظام دولي للتجارة والترابط الاقتصادي يستفيد منه الجميع.

وتؤثر إستراتيجيات الأمن القومي الموضوعة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد أكدت نسخة الرئيس جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٢م على مبدأ الضربات الاستباقية ضد المطورين الطامحين إلى أسلحة الدمار الشامل، وهو المبدأ الذي بني عليه الأساس السياسي للغزو الأمريكي للعراق في العام التالي.

يهدف هذا التقرير إلى التعريف بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بصفة عامة، والإستراتيجية التي وضعتها إدارة الرئيس ترامب نهاية العام المنصرم بصفة خاصة، مع الإشارة إلى أبرز ردود الأفعال العالمية

> *"غالباً ما تخفق الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الوثائق التي تصدرها عموماً في تقديم إستراتيجية تحقق التوازن بين الوسائل والغايات"*

والأمريكية عليها. ومقارنتها بالنسخة التي أصدرها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

التعريف بتقرير الإستراتيجية

يصدر تقرير إستراتيجية الأمن القومي من السلطة التنفيذية لحكومة الولايات المتحدة بالتعاون مع عدة وكالات تابعة للسلطة التنفيذية بتنسيق من مستشار الأمن القومي. والمقصود منه أن يكون بياناً شاملاً يوضح المصالح والأهداف العالمية للولايات المتحدة ذات الأهمية لأمنها. ويصدر البيت الأبيض هذه الوثيقة بموجب قانون «إعادة تنظيم وزارة الدفاع» الذي أقره الكونجرس عام ١٩٨٦م كردٍّ مباشر على التداخل والتنافس على الموارد والمناطق التشغيلية بين فروع القوات المسلحة الأمريكية. ويلزم القانون الرئيس تقديم هذا التقرير سنوياً مع ميزانية مقترحة إلى الكونجرس. ولكن ولأسباب مختلفة، يتأخر تقديم هذه الإستراتيجية، أو أنها لا تصدر على الإطلاق، ويكتفي أغلب الرؤساء بإصدار تقرير واحد خلال فترته الرئاسية.

وفي حين أن الهدف من كتابة الوثيقة هو تقديم الرئيس والسلطة التنفيذية لإستراتيجية متماسكة ومتكاملة في الأجلين المتوسط والطويل للدفاع عن المصالح الأمريكية؛ غير أنها لا تعدّ إستراتيجية كما يُفهم تقليدياً، إذ غالباً ما تخفق الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الوثائق التي تصدرها عموماً في تقديم إستراتيجية تحقق التوازن بين الوسائل والغايات، من خلال ربط الأهداف الوطنية العامة بالمهمات والموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المعلنة[1]، فعادة لا تتوافق الوسائل مع الغايات بشكل دقيق، بل إنّ أهداف هذه الوثائق تميل إلى أن تكون

مايك بومبيو

> "تعدّ إستراتيجية ترامب رقم ١٧ في سلسلة وثائق الأمن القومي الأمريكي، وهي تتويج لمدة ١١ شهراً من التعاون بين جميع وكالات الأمن والسياسة الخارجية، والوكالات الاقتصادية الرائدة في الحكومة"

واسعة ومجردة، وهي غير مصممة للتعامل مع الجزئيات. وهي لا ترتب الأهداف أو الالتزامات بطرائق محددة من شأنها أن توجه العمل، ولا تفصّل الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغايات، أو الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطوات. ولكن يمكن اعتبار نشرها يهدف إلى إعلام الكونغرس، ومؤسسات الأمن القومي داخل الحكومة وخارجها، والشعب الأمريكي عموماً، وكذلك إلى إرسال مجموعة من الرسائل المحددة التي ترغب واشنطن في نقلها إلى الخارج. ومن الناحية الرسمية، فإن وثيقة الأمن القومي تشكل الأساس للإستراتيجية العسكرية التي توجه الدفاع الوطني من قبل وزير الدفاع، ووثائق التخطيط المماثلة في المجتمعات الدبلوماسية والاستخباراتية.

تعدّ إستراتيجية ترامب رقم ١٧ في سلسلة وثائق الأمن القومي الأمريكي، وهي تتويج لمدة ١١ شهراً من التعاون بين جميع وكالات الأمن والسياسة الخارجية، والوكالات الاقتصادية الرائدة في الحكومة، وقد حصلت إستراتيجية الأمن القومي الجديدة على موافقة المسؤولين الرئيسن، بما في ذلك وزير الدفاع الجنرال ماتيس، ووزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون، ووزير الخزانة ستيف منوشين، فضلاً عن مدير المخابرات الوطنية دان كوتس، ومدير وكالة المخابرات المركزية مايك بومبيو. ويحسب لإدارة ترامب نشرها إستراتيجيته خلال السنة الأولى من رئاسته، وهذا يعد إنجازاً عجزت عن تحقيقه الإدارات السابقة، إذ أخفق الرؤساء السابقون عدد الصفحات مقارنة بما سبقها، إذ بلغت ثمانية وستون صفحة، كما أنها أول إستراتيجية يتم تشكيلها من قبل جنرالات؛ حيث أعدتها ناديا شادلو من مكتب مستشار الأمن القومي السابق اللواء هربرت ماكماستر، بتنسيق مع وزير الدفاع الجنرال ماتيس، وهذه المرة الأولى التي يشغل فيها عسكريون منصبي وزير الدفاع ومستشار الأمن القومي في الوقت نفسه.

ركائز الإستراتيجية الأمنية الجديدة

شملت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٧ على أربعة ركائز رئيسة، وهي:

١. حماية الشعب الأمريكي، والوطن، وطريقة الحياة الأمريكية.
٢. تعزيز الازدهار الأمريكي.
٣. الحفاظ على السلام من خلال القوة.
٤. تقوية النفوذ الأمريكي.

- تسلط الإستراتيجية الضوء على التحديات والاتجاهات التي تؤثر في مكانة الولايات المتحدة في العالم، بما في ذلك:

١. القوى التي تم تسميتها بالتحريفية، مثل: الصين وروسيا اللتين تستخدمان التكنولوجيا والدعاية والإكراه لتشكيل عالم يتعارض مع المصالح والقيم الأمريكية.

٢. الدكتاتوريون الإقليميون الذين ينشرون الرعب، ويهددون جيرانهم، ويسعون وراء أسلحة الدمار الشامل.
٣. الإرهابيون الجهاديون الذين يثيرون الكراهية للتحريض على العنف ضد الأبرياء باسم أيديولوجية شريرة، والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود التي تنشر المخدرات والعنف في المجتمع الأمريكي.

- تسترشد الإستراتيجية بمفهوم «الواقعية الأخلاقية»، وذلك لأمرين:
  - واقعية لأنها تعترف بالدور المركزي للقوة في السياسات الدولية، وتؤكد أن الدول القوية ذات السيادة هي الأمل الأفضل لعالم سلمي، وتعبّر بوضوح عن المصالح الأمريكية.
  - أنها تنطلق من القيم والأخلاق الأمريكية التي تساهم من وجهة النظر الأمريكية، في نشر السلام والازدهار حول العالم.

أولاً: حماية الأرض:
تعطي الإستراتيجية للرئيس ترامب مسؤولية حماية الشعب الأمريكي وأمريكا وطريقة الحياة الأمريكية وذلك من خلال:

- تعزيز السيطرة على الحدود، وإصلاح نظام الهجرة لحماية أمريكا، واستعادة سيادتها.
- مواجهة أكبر التهديدات العابرة للحدود الوطنية:

١. الجهاديين الإرهابيين، الذين يستخدمون القسوة الوحشية لارتكاب جرائم القتل والقمع والاستعباد، والشبكات الافتراضية لاستغلال الشعوب المعوزة، وتوجيه المؤامرات.
٢. المنظمات الإجرامية العابرة للقارات التي تمزق المجتمع الأمريكي بالمخدرات والعنف، وإضعاف الحلفاء والشركاء من خلال إفساد المؤسسات الديمقراطية.

- استهداف التهديدات من مصدرها قبل أن تصل إلى الحدود، أو تسبب ضررًا للشعب الأمريكي.
- مضاعفة الجهود لحماية البنية التحتية الحيوية، والشبكات الرقمية، لأن الخصوم الجدد مع التكنولوجيا الجديدة تخلق معها نقاط ضعف جديدة.
- نشر نظام الدفاع الصاروخي للدفاع عن أمريكا ضد الهجمات الصاروخية.

ثانيًا: تعزيز الازدهار الأمريكي:
اقتصاد قوي يحمي الشعب الأمريكي، ويدعم طريقته في الحياة، ويحافظ على السلطة الأمريكية، وذلك من خلال:

- تجديد الاقتصاد الأمريكي ليخدم مصالح العمال والشركات الأمريكية، وذلك مهم لاستعادة القوة الوطنية.
- عدم التسامح مع التجاوزات التجارية المزمنة، والسعي خلف علاقات اقتصادية حرة وعادلة ومتبادلة.
- العمل على نجاح أمريكا في المنافسة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، فأمريكا يجب أن تقود العالم في مجالات البحث والتكنولوجيا والابتكار، حيث سيتم حماية قاعدة الابتكار الأمنية الأمريكية من أولئك الذين يسرقون ملكيتنا الفكرية، ويستغلون ابتكارات المجتمعات الحرة.
- استخدام الهيمنة على الطاقة لضمان بقاء الأسواق الدولية مفتوحة؛ لأن فوائد التنويع والوصول إلى الطاقة يعززان الأمن الاقتصادي والوطني الأمريكي.

ثالثًا: الحفاظ على السلام من خلال القوة:
ستضمن أمريكا، المتجددة والقوية، السلام وردع العدوان عبر:

- إعادة بناء القوة العسكرية الأمريكية لضمان بقائها الأولى على العالم.
- استخدام جميع أدوات الكفاءة السياسية في عهد جديد من المنافسة الإستراتيجية والدبلوماسية والمعلوماتية والعسكرية والاقتصادية لحماية مصالحها.
- تعزيز القدرة عبر عدد من المجالات-بما في ذلك مجالات الفضاء والإنترنت-وتنشيط القدرات المهملة.

- قيام حلفاء أمريكا وشركائها بتعزيز قوتها، وحماية مصالحهم المشتركة، حيث تتوقع الولايات المتحدة منهم تحمّل مسؤولية كبرى من أجل التصدي للتهديدات المشتركة.
- الحرص على أن يبقى توازن القوى في صالح أمريكا في المناطق الرئيسة من العالم: الهند، والمحيط الهادئ، وأوربا، والشرق الأوسط.

رابعًا: تقوية النفوذ الأمريكي من خلال:

- مواصلة تعزيز النفوذ في الخارج لحماية الشعب الأمريكي، وتعزيز رفاهيته.
- تنافس الجهود الدبلوماسية والإنمائية الأمريكية لتحقيق نتائج أفضل في جميع المجالات الثنائية والمتعددة الأطراف، وفي مجال المعلومات، من أجل حماية المصالح، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة للأمريكيين، وتحدي منافسيهم.
- السعي إلى إقامة شراكات مع دول متشابهة التفكير لتعزيز اقتصادات السوق الحرة، ونمو القطاع الخاص، والاستقرار السياسي، والسلام.
- تأييد القيم الأمريكية - بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الفرد - التي تعزز الدول القوية والمستقرة والمزدهرة والسيادية.
- انتهاج سياسة «أمريكا أولًا» لتعزيز نفوذ أميركا في العالم كقوة إيجابية يمكن لها أن تساعد على تهيئة الظروف للسلام والازدهار، وتنمية المجتمعات الناجحة.

أبرز ردود الأفعال تجاه إستراتيجية ترامب

أبدت الصين وروسيا امتعاضهما حيال ما جاء في الإستراتيجية الأمريكية. وردت وزيرة خارجية الصين «هوا تشونيانغ» بقولها: «نحث الولايات المتحدة على وقف التشويه المتعمّد للنوايا الإستراتيجية للصين، والتخلي عن المفاهيم العتيقة، مثل عقلية الحرب الباردة، لأنها بذلك لا تضر سوى نفسها والآخرين»[٣]. وأصدرت السفارة الصينية في واشنطن بياناً ضمنته رفض الاتهامات الأمريكية للصين التي تؤدي بحسب قولها إلى انعزال البلدين وعدم التعاون بينهما[٣]. وعبّرت موسكو عن استيائها على لسان الرئيس فلاديمير بوتن خلال اجتماعه مع هيئة القيادة العليا في وزارة الدفاع الروسية قائلًا: «إن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تتسم بطابع هجومي وليس دفاعياً، وإذا تحدثنا باللغة العسكرية فإنها ذات طابع عدواني بالتأكيد، ويجب علينا أخذ ذلك في الحسبان في عملنا، ولدينا الحق السيادي للرد بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب على هذه التهديدات المحتملة»[٤]. وأضاف المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف للصحفيين في موسكو إن «قراءة سريعة لأجزاء الإستراتيجية التي تذكر بلدنا بطريقة أو بأخرى ... تكشف شخصية إمبريالية ترفض التخلي عن فكرة الأحادية القطبية، وتصر على تجاهل العالم المتعدد الأقطاب».

وفي الإطار الداخلي، ذكر مسؤول كبير في الإدارة الأميركية: «أن توازن القوى العالمي قد تحول بطريقة غير مواتية للمصالح الأميركية، وان هذه الإستراتيجية الجديدة تقدم خطة لكيفية استعادة أمريكا قوة الدفع لعكس عدد من هذه الاتجاهات، وأن هذه الإستراتيجية ستكون أساساً للإستراتيجيات اللاحقة». فيما قال جيمس ستافريديس الأدميرال المتقاعد وعميد كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية: «إن الإستراتيجية الجديدة تعد وثيقة «وسطية» كأنها خرجت من البيت الأبيض تحت رئاسة هيلاري كلينتون. أما مواضيع مثل: (الحفاظ على السلام من خلال القوة)، و(النفوذ الأمريكي المتقدم) فقد اجتزئت حرفياً تقريباً من إستراتيجية رونالد ريغان». فيما قال ستيفن هادلي مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش لشؤون الأمن القومي: «إذا نظرتم إلى الإطار فإن هناك الكثير من الاستمرارية مع إستراتيجيات الإدارات السابقة، إلا أن ترامب أعاد التركيز في السيادة الأمريكية وقوتها، وليس الانخراط في الخارج»[٥].

كما عبّر أعضاء في الكونجرس الأمريكي، وهم: سيث مولتن، وستيفيني ميرفي، وجيمي بانيتا في بيانٍ لهم تعقيباً: «إن عمل الإدارة وأداءها يشوبهما التناقض بين ما تقوله وما تفعله. فالإستراتيجية تنص على أهمية المحافظة على الروابط مع الشركاء، ولكن في المقابل

> *أبدت الصين وروسيا امتعاضهما حيال ما جاء في الإستراتيجية الأمريكية. وردت وزيرة خارجية الصين "هوا تشونيانغ" بقولها: "نحث الولايات المتحدة على وقف التشويه المتعمّد للنوايا الإستراتيجية للصين، والتخلي عن المفاهيم العتيقة"*

تظهر الحكومة بمظهر مغاير فيما يخص شراكات الولايات المتحدة مع أوربا في قضية المناخ على سبيل المثال، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة من قبل الحلفاء في التزام الولايات المتحدة تجاه القضايا والمواثيق الدولية. كما إن حرص الإدارة الأمريكية في الإستراتيجية على الوقوف مع مبدأ كرامة الإنسان وحفظ حقوقه في مجتمعه، لا ينسجم مع إشادات ترامب تجاه قادة يمثلون أنظمة تسلطية كفلاديمير بوتن، و رودريغو دوتيرتي رئيس الفلبين، وأفعال الرئيس لا تتماشى، بل تتناقض مع ما تذكره إستراتيجيته للأمن القومي الأمريكي»[٦]. وكذلك أشار السفير الأمريكى السابق لدى الناتو نيكولاس بيرنز إلى الانفصال الصارخ بين كلمات ترامب وتصرفاته خلال عامه الأول في منصبه.

كتب السناتور الديمقراطي بوب مينينديز العضو السابق في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ: «خاب أملي بشكل كبير إزاء تجاهل الرئيس دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان اللذين يضمنان الاستقرار والسلام العالميين، وهذه الإستراتيجية تقوي قدرة الديكتاتوريين على القمع، وقدرة الخصوم على خلق الحرب». وانتقدت سوزان رايس المستشار السابق لباراك أوباما، الرئيس ترامب، ووصفت إستراتيجيته بأنها «تمثل انحرافاً جذرياً عن خطط أسلافه الجمهوريين والديمقراطيين، حيث رسمت صورة مظلمة لعالم «خطير للغاية» يتسم بالدول المعادية والتهديدات الكامنة»[٧]. وبشكل عام، ركز انتقاد الديمقراطيين وحلفائهم من وسائل الإعلام إلى حد كبير في إخفاق وثيقة ترامب في إدانة روسيا بشكل صريح لـِ «التدخل» في انتخابات عام ٢٠١٦م، وأن هذا لا ينسجم مع الطابع العدواني العام لسياسة الإدارة، بقدر ما يكون مجرد تكتيك في إطار تحديد روسيا أو الصين من يجب أن يكون الهدف الأول في الاستعدادات للحرب الأمريكية.

أما مراكز الأبحاث الأمريكية فقد تناولت استراتيجية ترامب بالنقد والتحليل في إطار مقارنة إيجابياتها بشكل عام مع قدرة الرئيس على التأثير في السياسة الخارجية، كما يوضح الشكل أعلاه.

تقييم إستراتيجية ترامب

إستراتيجية ترامب محاولة لترجمة وعده الانتخابي: «أمريكا أولاً» إلى عقيدة في السياسة الخارجية، ويمكن عزو المضامين الأساسية التي احتوتها الوثيقة إلى تصريحات ترامب خلال حملته الانتخابية. وقد وصف الرئيس إستراتيجيته، كما جاء في مقدمتها، أنها تسترشد بِـ «الواقعية الأخلاقية». وهو المبدأ نفسه الذي أعلن عن تبنيه خلال كلمته أمام قادة العالم الإسلامي في قمة الرياض، في إطار حديثه عن تغيير الإستراتيجيات الأمريكية حينما قال: «سنتخلى عن الإستراتيجيات التي لم تنجح، وسنطبق نهجاً جديداً مستنيراً بالخبرة والفطنة، نحن نعتمد الواقعية الأخلاقية، المتجذرة في القيم والمصالح المشتركة»[٨]. وهذا المبدأ يوحي أن ثقل الإستراتيجية الأمريكية ينتقل من المثل العليا والشعارات العالمية نحو المصلحة الذاتية الأمريكية، والتوجه نحو المنافسة على حساب التعاون.

على غرار الإستراتيجيات الأمنية الـ ١٦ التي سبقتها؛ تستند إستراتيجية ترامب إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يجب أن تدافع عن وطنها أولاً، ولكنها تساهم أيضاً في أمن الحلفاء والشركاء؛ وأنه يجب أن يعزز الرخاء الأمريكي بداية، ثم الرخاء الأوسع نطاقاً في اقتصاد متكامل ومفتوح؛ وأنه يجب الدفاع عن طريقة الحياة الأمريكية والقيم العالمية كذلك. وبعبارة أخرى: «أمريكا أولاً» ثم جدول الأعمال العالمي ثانياً. وسبق

إستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٧م (ضد) أثر ترامب في السياسة الخارجية الأمريكية

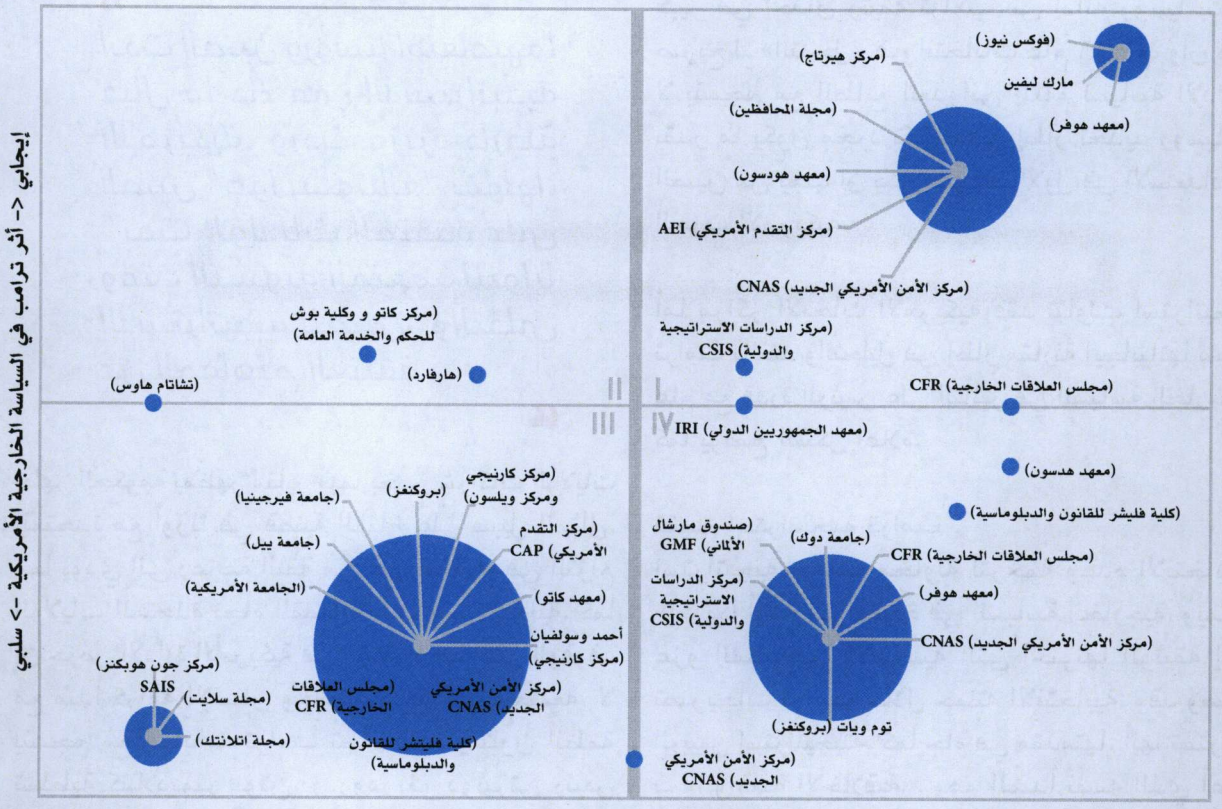

إيجابي <- إستراتيجية ترامب للأمن القومي ٢٠١٧ -> سلبي

المصدر: دانييل توبولتس، معهد بروكنغز

أن أشار مستشار الأمن القومي السابق ماكماستر ومدير المجلس الاقتصادي الوطني، غاري كوهن في مقال نشرته صحيفة وول ستريت جورنال أن: «أمريكا أولاً لا تعني أمريكا وحدها، فالتحالفات القوية والشركاء المزدهرون اقتصادياً هم مصلحة أمريكية حيوية». لكنه أضاف في سياق كلامه: «إن العالم ليس (مجتمعاً عالمياً) بل هو ساحة تشارك فيها الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، وتتنافس من أجل الفرص»(٩). وجوهر الإستراتيجية الجديدة يتمثل في التركيز في السيطرة على حدود أمريكا، وإعادة بناء الجيش الأمريكي، ومن ثم المنافسة وقيادة المنظمات الدولية مع الضغط عليها لجعلها أكثر مسؤولية وفعالية. وتتميز هذه الوثيقة بالتشديد على الأمن الحدودي والقضايا الاقتصادية، وتتجاوز تلك المجالات العسكرية والاقتصادية البحتة إلى الفضاء السيبراني؛ وحماية أمن المعلومات والبيانات والتكنولوجيا والصراع عليها.

حظي الاقتصاد بالاهتمام الكبير من خلال الإصرار على أن الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي، لدرجة يمكن تلمس إحياء نوع من القومية السياسية والاقتصادية. وهذا على خلاف الإستراتيجيات السابقة للأمن القومي الأمريكي التي كانت ترفض القومية الجامحة والحمائية، وتتفق على مفهوم التجارة الدولية. فهذه السياسات انتقدها ترامب، ووصفها بأنها مكنت من صعود الآخرين، وتآكل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية مع مرور الوقت. وهذه الإستراتيجية تتبنى نهجاً أكثر صرامة بشأن الممارسات التجارية «غير العادلة»، وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التدقيق في الاستثمارات

داخل الولايات المتحدة، وغير ذلك. وقد قلل ترامب من أهمية الاتفاقات الرئيسة المتعددة الأطراف، أو هدد بالتخلي عنها، كما أنه انسحب من بعضها فعلياً.

تبدو الفجوة واضحة بين إدارة الرئيس دونالد ترامب وسلفه باراك أوباما بالذات عندما يتعلق الأمر بتحديد المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية والأمن الأمريكي. فعلى سبيل المثال: ركزت وثيقة أوباما لعام ٢٠١٥م على تغيّر المناخ. لكن ترامب انسحب من اتفاقية باريس للمناخ، وتعامل مع القضية إلى حدٍّ كبير على أنها قضية اقتصادية، بل تعهّد في وثيقته بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة «أجندة الطاقة المناهضة للنمو التي تضر بالمصالح الأمريكية في مجال الاقتصاد والطاقة»، مؤكداً استعادة الولايات المتحدة قدرتها التنافسية الاقتصادية في العالم.

لم تتضمن إستراتيجية ترامب أحد الأهداف السياسية التي التزمتها الإدارات السابقة، الجمهورية والديمقراطية على حدٍّ سواء، وهو نشر الديمقراطية. إذ انتقد ترامب نظرية «السلام الديمقراطي»، ويرى أن تراجع القوة والهيبة الأمريكية ناجم عن التزام الإدارات السابقة الحلم المتدهور للعالم المثالي من التقدمية الويلسونية[١٠]. وأشار إلى: «إن التزام أمريكا الحرية والديمقراطية وسيادة القانون هو مصدر إلهام لأولئك الذين يعيشون تحت وطأة الاستبداد»، واختياره كلمة «إلهام» يوحي بأن هذه الإدارة سوف تتجنب الترويج النشط للديمقراطية. وبالمقارنة مع الرئيس السابق نجد أن وثيقة أوباما أشارت إلى «حقوق الإنسان» ١٦ مرة و«الديمقراطية» أكثر من ١٢ مرة، و«الإرهاب» ٢٠ مرة، و«النووي» ٣٠ مرة. بينما أشارت إستراتيجية ترامب إلى «الديمقراطية» ٣ مرات فقط، و«حقوق الإنسان مرة واحدة فقط، فيما ذكرت «الإرهاب» ٥٣ مرة و«النووي» ٥٤ مرة.

للمرة الأولى منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ومجيء القطبية الأحادية، تعترف أمريكا في إستراتيجيتها المكتوبة بأن صدارتها (على الأقل في آسيا) تواجه الآن تحدياً خطيراً من قبل منافسيها الذين فرضوا أنفسهم، وأثبتوا أن تبني الرأسمالية لا تتناقض مع مشروعاتهم للسيطرة والنفوذ. وينتقد ترامب السياسة الخارجية للولايات المتحدة قبل مجيئه، ويرى أنها قد تشكلت منذ عدة عقود على اعتقاد مضلل بأن «المشاركة مع المنافسين وإدراجهم في المؤسسات الدولية والتجارة العالمية سيحولهم إلى جهات فاعلة حميدة وشركاء جديرين بالثقة». ويحدد ترامب مصادر التهديد، وتشمل: «القوى التحريفية» مثل الصين وروسيا، المنافسين الإستراتيجيين للولايات المتحدة، والدول المارقة، مثل: إيران وكوريا الشمالية، و«الإرهابيين الجهاديين». وأكد مستشار الأمن القومي ماكماستر هذا التوجه بصراحة في واشنطن أمام منتدى نظّمته وزارة الخارجية البريطانية بعد إعلان إستراتيجية ترامب، بالقول: «إن السياسة الجيوبوليتيكية تعود إلى الظهور وتخلق تهديدات جديدة للحرية، تحتاج أمريكا إلى تعزيز جميع عناصر القوة الوطنية والنفوذ للتنافس ضد المنافسين العدائيين الذين قاموا بتوسيع مجالات نفوذهم في أعقاب سياسات التقليص التي اتبعها الرئيس أوباما، والإستراتيجية الجديدة تمكننا من المنافسة. لقد أخلت الولايات المتحدة الفضاء التنافسي، وقد شغلها منافسوها، ونحن بحاجة إلى العودة»[١١].

في الواقع أن باراك أوباما تناول في إستراتيجيته الأخيرة للتحدي الذي تمثله روسيا والصين، ولكنه ميّز بشكل متجانس بينهما، وكيفية تحقيق التوازن والتعاون والتنافس في وقتٍ واحد، ولاسيما فيما يتعلق بالصين، حيث دشن أوباما في نهاية ولايته الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) بمشاركة ١٢ دولة كأداة مهمة لمواجهة صعود الصين، وتأكيد القيادة الأمريكية في آسيا. بينما تعمل إستراتيجية ترامب إلى إضعاف روسيا والصين معاً إلى حدٍّ كبير، ويخاطر باقتران روسيا والصين معاً، وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد الجهود للتعاون مع الصين، وخصوصاً في أزمة كوريا الشمالية على سبيل المثال. وتشير هذه الإستراتيجية إلى نية التعامل بمزيد من القوة للممارسات التجارية الصينية، ولكن دون تقديم أي إستراتيجية اقتصادية إقليمية، والاعتماد على نهج ثنائي تقريباً يتخلى عن النفوذ الإضافي الذي قد يتحقق من وضع قواعد النادي الذي يريد الجميع الانضمام إليه.

كان أوباما قد تولى منصبه بقصد إعادة تأهيل ما رأى هو وآخرون صورة أمريكية تالفة في الخارج، واتبعت إدارته سياسة خارجية في إطار من التعاون الدولي تحت شعار «القيادة من الخلف». فيما اعتبر ترامب أن هذا أدى إلى إضعاف الموقف الإستراتيجي الأمريكي العام في الخارج وفي الداخل، ولذلك دعا إلى إحياء القوة الأمريكية، اقتصادياً وعسكرياً، تحت شعاره: «أمريكا أولاً». وأكدت إستراتيجية ترامب تواجد الولايات المتحدة في كل منطقة من مناطق العالم، وهذا يعد إعادة تأكيد جريئة للقيادة الأمريكية العالمية، ورفض الانحناء إلى دعاة الانعزالية، الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة يمكن أن تعيش وتزدهر بغض النظر عما يحدث في أوربا وآسيا. ويتبين من هذه الوثيقة أن ترامب يعد منطقتي المحيط الهندي والمحيط الهادئ المنطقة الجغرافية الأكثر أهمية من الناحية الإستراتيجية، إذ ذُكرت هذه المنطقة لأول مرة في وثائق الأمن القومي، وظهرت قبل منطقة الشرق الأوسط التي هيمنت على اهتمام الإدارات الأمريكية الماضية. وإستراتيجية ترامب في تلك المنطقة تتجه إلى الأمام، مما يرفع قيمة تلك المنطقة إلى قمة الأولويات الإستراتيجية الإقليمية، ويعزز مكان الهند الإستراتيجي كشريك دفاعي، إلى جانب دول الحوار الأمني الرباعي (QSD) في مواجهة التهديدات التي تشكلها كوريا الشمالية والتوسع العسكري الصيني.

لقد عكس ترامب بشكل عام فهماً للجغرافيا السياسية الكلاسيكية، إذ دعا إلى الحفاظ على توازن القوى في منطقة الإطار أو حافة الأرض وفقاً لتصور نيكولاس سبيكمان، وتشمل مناطق المحيطين الهندي والهادي وأوربا والشرق الأوسط، الأمر الذي يعزز إيمانه بأن المنافسين العالميين الأكثر احتمالاً للولايات المتحدة هما الصين وروسيا، وكلاهما من القوى ذات الحجم القاري الواقعة في قلب الأرض. كما عبّر ترامب عن الحاجة إلى زيادة الاستثمار في القوة البحرية، وتأكيد أهمية الوجود العسكري والتحالفات، وهذا ما يتفق مع تعاليم ألفريد ماهان. ولكن لا يبدو واضحاً كيف يسعى ترامب بهذه الإستراتيجية إلى إعداد الولايات المتحدة لمنافسة القوى الكبرى على النفوذ، واعترافه بأهمية الدبلوماسية الأمريكية ودور دبلوماسييها المحترفين، وهو يعمل على إضعاف الأسس اللازمة لتحقيق هذا الهدف. لقد اقترحت ميزانيته تخفيضات جذرية في موارد وزارة الخارجية، كما أن وزيرها يقوم بتفريغ السلك الدبلوماسي. وتعاني وزارته نقصاً شديداً في الموظفين وانخفاض الروح المعنوية، وعدم وجود قيادات من ذوي الخبرة لتعزيز قوة السلك الدبلوماسي، فالقوة الدبلوماسية الأمريكية تضعف داخلياً ولاسيما أن الأزمات العالمية المعقدة تتزايد خارجياً. وكذلك لا يمكن استيعاب دعم ترامب في إستراتيجيته للتعددية والشرعية العالمية واعترافه بأنه بحاجة إلى حلفائه، سواء في الحرب على الإرهاب أم الأزمة مع كوريا الشمالية، وغيرها، مع سلوك إدارته من جانب واحد، وقراراته التي تتعارض مع تيار الرأي العام الدولي بشكل عام.

تتضمن الإستراتيجية إشارة إلى تخصيص مزيد من الأموال لفائدة بناء الجيش الأمريكي وتجديد القدرة العسكرية، مما يوحي بانخفاض أهمية الدبلوماسية، ومزيد من العسكرة في السياسة الخارجية الأمريكية. لكن لا ينبغي أن يعد ذلك زيادة التدخل الأمريكي في الخارج على المدى الطويل، وخصوصاً إذا نظرنا إلى الوضع الحالي للولايات المتحدة. فقد أكد ترامب رفضه لإستراتيجيات التدخل الفاشلة، وقد تكتفي الولايات المتحدة باستخدام الدبلوماسية، والعقوبات، وغيرها من الأدوات لعزل الدول والقادة الذين يهددون مصالحها. وقد يكون التركيز في التدخل العسكري الأكثر مرونة واستهدافاً ضد أهداف محددة، كما جرى في قصف مطار الشعيرات في سوريا، وقصف تنظيم «داعش» شرقي أفغانستان بأقوى قنبلة أمريكية غير نووية. فبحسب تصريحات سابقة لوزير الخارجية تيلرسون أنه مرتاح هو وترامب للتخفيضات التاريخية

في تمويل وزارة الخارجية والمساعدات الخارجية، قائلاً: «إن الإدارة تتوقع أنه مع مرور الوقت سيكون هناك عدد قليل من الصراعات العسكرية التي ستشارك فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر»[١٢]. ويؤيد ذلك أن كاتبة هذه الإستراتيجية، وموظفة مجلس الأمن القومي ناديا شادلو لا تتفق تماماً مع فكرة الاعتماد على الأدوات العسكرية لحل المشكلات، وأن الحكمة تكمن في فك الارتباط الأمريكي[١٣]. ومن هذا المنطلق يمكن فهم التصعيد القصير في مناطق الأزمات من أجل الإجبار نحو المفاوضات كوسيلة لإيجاد إستراتيجية للخروج، وهي الوسيلة التي استخدمها ترامب في أعماله التجارية لعقود، من خلال مواجهة الخصم بشكل صريح وعلني للحصول على اليد العليا قبل التوصل إلى اتفاق. واتبع ترامب مثل هذا النهج مع إيران، حيث السير نحو تكثيف العقوبات من أجل إعادة التفاوض على الاتفاق النووي في مرحلة ما، ومع الصين من خلال التعامل مع الرئيس التايواني، وانتقاد «سياسة الصين الواحدة» ثم التراجع بعد ذلك بأسابيع.

فيما يخص الشرق الأوسط بالذات؛ فإن هذه الإستراتيجية تمثل انحرافاً كبيراً عن إرث أوباما، وقد ركزت بشكل واضح في الإرهاب وإيران. إلا أنها لا تفصح عن سياسة أمريكية متماسكة تجاه العالم العربي عموماً والصراع الإسرائيلي الفلسطيني على وجه التحديد، ووجهة نظر الإدارة الأمريكية الحالية أقرب ما تكون لإسرائيل بشكل قد يعيق دفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. فترامب لا ينظر للقضية الفلسطينية باعتبارها سبباً أساسياً لعدم الاستقرار الإقليمي، أو مصلحة أساسية لصانعي السياسات العرب، أو لب الصراع العربي الإسرائيلي، متنصلاً من اعتقاد إدارة أوباما الضمني بأن «السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو السبيل الوحيد للسلام في المنطقة»، ومظهراً معرفة ضحلة بتاريخ الصراع والتوافق الدولي حول القدس، وهذا يتضح من أصوات الرفض الدولي الجماعي تقريباً لبيان الولايات المتحدة حول نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مجلس الأمن الدولي (١٤-١) والجمعية العامة (١٢٨-٩).

تطرقت إستراتيجية أوباما عام ٢٠١٥م إلى الإسلام مرتين فقط: مرة واحدة لأنها جزء من اسم داعش (الدولة الإسلامية) ومرة واحدة في سياق رفض «مقولة أن أمريكا وحلفاءها في حرب مع الإسلام». لكن ترامب يربط بوضوح بين الفكر الإسلامي والإرهاب الجهادي؛ حيث جعل (الشريعة الإسلامية) القوة الدافعة وراء الجماعات الإرهابية الإسلامية. ومن دون أن يطرح حلولاً شاملة لمواجهة الفكر الإرهابي في العالم، وطريقة للتعامل مع قضية الإرهاب بعيداً من تنظيم الدولة، أو لمعالجة التهديد المتصاعد المتمثل في التنظيمات المشابهة له في سورية وأماكن أخرى، بما في ذلك هيئة تحرير الشام.

عدّ ترامب إيران «دولة مارقة» ومهدداً رئيساً لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ووصفها أنها «الراعي الرئيس للإرهاب في العالم»، وقد ذكر إيران ١٧ مرة، وفي المقابل تطرق إلى إسرائيل الحليف الرئيس للولايات المتحدة أربع مرات فقط. ولكن على رغم استخدام ترامب هذه الكلمات القاسية؛ إلا أنه لم يطرح تفاصيل كبيرة فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية المستقبلية باستثناء الإشارة إلى الرغبة في العمل من خلال مجلس التعاون الخليجي، ولم يشر في إستراتيجيته إلى نقض الاتفاق النووي كهدف يسعى إليه. ونظراً إلى إلحاح أزمة النووي الكوري الشمالي فإنها قد تتغلب على أولوية اهتمام السياسة الأمريكية، ومن المرجح أن يستمر ترامب في حشد الأصوات ضد الاتفاق النووي المبرم مع إيران، وأن تزداد حدة الإجراءات الأمريكية ضد إيران، وبخاصة بعد تعيين مايك بومبيو لمنصب وزير الخارجية، وجون بولتون مستشاراً للأمن القومي، وبذلك سيتوسع فريق الصقور في إدارة ترامب.

وهذا الأمر سيعزز العلاقات الإيرانية الروسية، وإلى حدٍّ أقل العلاقات الإيرانية مع الصين، وهذا من شأنه أن يقوي التصورات الأمريكية للتهديد الإيراني.

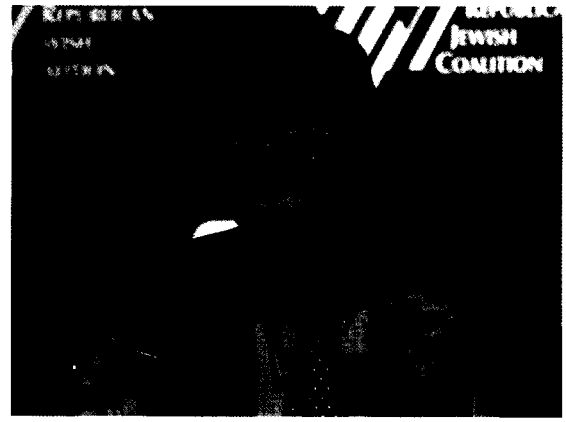

جون بولتون

الخلاصة

يهدف التوجه الأساسي لإستراتيجية ترامب إلى استعادة توازن الولايات المتحدة، مع التركيز الشديد في المصالح الوطنية الأمريكية، والانتباه إلى مصادر الاقتصاد المحلية للقوة، ومواصلة الوجود العسكري إلى الأمام، والضغط على الخصوم، والدعوة إلى القومية الأمريكية الجديدة، ولم تتضمن إستراتيجية ترامب عقيدة الضربات الاستباقية. وتتبع الإدارة الأمريكية الحالية نهجاً واقعياً على المدى البعيد، وجيواقتصادياً على المدى القريب، يركز في استعادة القدرة التنافسية الأمريكية، ويشهد تحولاً في السياسة الخارجية الأمريكية من التكامل الاقتصادي العالمي إلى منافسة كبيرة على النفوذ في عصر العودة إلى سياسات القوة. ومن مصلحة المملكة الاستفادة من فترة ولاية الرئيس ترامب في تحقيق المصالح المشتركة المتمثلة بشكل رئيس في تعزيز القدرات الدفاعية والاقتصادية السعودية، وتنسيق جهود دحر النفوذ الإقليمي الإيراني ووكلائه من ميليشيات وتنظيمات إرهابية، وضمان قمع التطلعات الإيرانية لحيازة الأسلحة النووية.

الهوامش والمراجع

(١) أرشيف إستراتيجية الأمن القومي، نظرة عامة على إستراتيجيات الأمن القومي. انظر الموقع:
http://nssarchive.us/national-security-strategy-reports-overview/

(2). Griffiths, J., & Wang, S. (2017, December 19). China says Trump's new security policy shows 'Cold War mentality'. Retrieved January 24, 2018, from http://edition.cnn.com/2017/12/19/politics/china-trump-national-security-strategy-intl/index.html

(3). Calicchio, Dom, (January 24, 2018) Russia, China react to Trump's security strategy remarks, foxnews, at: http://www.foxnews.com/politics/2017/12/19/russia-china-react-to-trumps-security-strategy-remarks.html

(4). S. (2017, December 22). بوتين: إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية ذات طابع عدواني. Retrieved January 24, 2018, from https://arabic.sputniknews.com/russia/201712221028676790/

(5). https://www.voanews.com/a/trump-to-unveil-new-national-security-plans/4168148.html

(6). National Security Task Force Statement on President Trump's National Security Strategy. (2017, December 18). Retrieved January 30, 2018, from https://moulton.house.gov/legislative-center/foreign-policy/nstf-statement-president-national-security-strategy/

(7). Susan E. Rice, (DEC. 20, 2017), Susan Rice: When America No Longer Is a Global Force for Good, the new york times at: https://www.nytimes.com/2017/12/20/opinion/susan-rice-america-global-strategy.html

(8). https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/22/trump-arab-islamic-american-summit-riyadh-full-speech

(9). H. R. McMaster and Gary D. Cohn, (May 30, 2017) "America First Doesn't Mean America Alone," Wall Street Journal,, https://www.wsj.com/articles/america-first-doesnt-mean-america-alone-1496187426

(١٠) الواقعية هو أحد تيارين تاريخيين للسياسة الخارجية الأمريكية وسياسة الأمن القومي؛ وتأرجحت الولايات المتحدة على مدى قرن من الزمان بينهما. وتشدد المثالية على تأسيس أمريكا كجمهورية قائمة على تقرير المصير على الصعيد الوطني، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والمشروعات الحرة والحرية الفردية، معتبرة أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إذا اعتمدت المزيد من الدول هذه المبادئ. وكان السؤال الرئيس بالنسبة إلى المثاليين هو ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة ببساطة أن تمثل المبادئ، بحيث يمكن للدول الأخرى أن تعترف بنداتها، وأن تأتي إليها بمفردها، أو ما إذا كانت واشنطن يجب أن تستخدم النفوذ والسلطة الأميركيين لتعزيزها بنشاط. فيما تعكس الواقعية نهجاً أكثر تقليدية في مجال الحكمة التي تكون المصالح الوطنية فيها أكثر من الأفكار. تتراكم الدول السيادية وتستخدم القوة الوطنية لتعزيز مصالحها الخاصة وتعزيز أمنها، أحياناً بالتعاون مع الدول الصديقة ولكن دائماً ضد العدائية أو الخصومة منها. ولا يعترض الواقعيون على انتشار الديمقراطية والقيم الليبرالية الأخرى، ولكنهم يرفضون فكرة أنها ستغير الطبيعة الأساسية للحكم الذي تستخدم فيه الدول القوة لتعزيز مصالحها الخاصة. ولذلك، فإنها تعارض بشكل مماثل التدخل من أجل النهوض بالقيم الأمريكية بدلاً من المصالح الأمريكية.

(11). http://abcnews.go.com/US/mcmaster-previews-national-security-strategy-ahead-weeks-official/story?id=51747420

(12). https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-budget-tillerson/tillerson-says-state-department-spending-simply-not-sustainable-idUSKBN16N10W

(١٣) اختار هربرت ماكماستر مستشار الرئيس للأمن القومي ناديا شادلو؛ وهي محط ثقته، وكانت مسؤولة برامج في مؤسسة سميث ريتشاردسون ذات التاريخ الغني المرتبط برواد المحافظين الجدد. سبق أن عملت شادلو في مجلس سياسة الدفاع في الفترة من سبتمبر ٢٠٠٦م إلى يونيه ٢٠٠٩م؛ وهي عضو كامل العضوية في مجلس العلاقات الخارجية. كتابها الأخير:» الحرب وفن الحكم «عبارة عن تأييد كامل لأهمية الأبعاد السياسية للعمليات العسكرية، ورفض واضح للمخارج السريعة بعد التدخلات. وترى بناء على دراستها، أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطئ باستمرار في التركيز في العمليات التكتيكية، وتتجاهل العمل الشاق للتنمية السياسية وإعادة الإعمار، وليس بناء الدولة في حدّ ذاتها.